تَعقُّباتُ التَّفْتا زانيّ على الزَّمخشريّ في حاشِيَتِهِ على الكَشَّافِ
سورة البقرة أنموذجاً

*بسام خليف ** سعد محمد الكردي

(الإيداع: 2 آيار 2018، القبول: 13 آب 2018)

ملخص:

يَعرض هذا البحثُ استدراكاتٍ أَخذَها مَسعودُ بنُ عمرَ بنِ عبدِاللهِ سعدُ الدِّين التَّفتازاني (792هـ) في شَرحِهِ على مُصنِّفِ الكَشَّافِ (الزَّمخشريّ) المَوسومِ بـِ (حَاشيةِ التَّفتا زانيّ على الكشَّاف)، وَحاشيتُهُ هذهِ لَها قِيمَةٌ عِلميَّةٌ كَبيرةٌ نَالَت إعجابَ المُتأخِّرينَ عنهُ؛ إذ حَوَتْ في صفَحاتِها –على الرَّغمِ أَنَّ الشَّارِحَ لَم يُكملْها بِسببِ الموتِ– قَضَايا نَحْويَّةً وَصَرفِيَّةً وَلُغَويَّةً وَبَلاغِيَّةً وفقهية...

وَقَد بَدَأَ البَحثُ بِمقدّمةٍ عرَّفتُ فيها بـالشَّارحِ التَّفتا زانيّ وَالحَاشِيَةِ، وَعرَّجتُ عنِ التَّعريفِ بِالماتِنِ وَكشَّافِهِ؛ لِشُهرتِهِ وَغِناهُ عنِ التَّعريفِ، ثُمَّ عرَّجتُ عَلى الحَاشِيةِ مُستخرِجاً مِنها ما أَخَذَهُ التَّفتا زَانيُّ على الزَّمَخشَريّ في كشَّافِهِ، فذكرتُ قَولَ المَاتِنِ مَوضِعَ استدراكِ الشَّارحِ، ثمَّ ذكرتُ نصَّ الشَّارحِ الذي تَعقَّبَ فِيهِ عَلَيهِ، مَلخِّصاً التعقُّبَ، ذاكراً آراءَ أُخرَى لِمناقَشةِ المَسألَةِ، يتوضَّح من خلالها الصواب، ثمَّ خلصتُ إلى نتائج هذا البحث، وأنهيتُه بما عدت إليه من مصادر ومراجع.

وَمِنَ المُهِمّ ذِكرُهُ أنّي اِكتَفيتُ بِنماذِجَ منَ التَّعقباتِ ليناسبَ المقالُ المقامَ، وإن كانَ المقامُ العلميُّ لا يكتفي بذلك.

---

*طالب ماجستير– قسم اللغة العربية/الدراسات اللغوية/– كلية الآداب– جامعة البعث.

** أستاذ مساعد–في قسم اللغة العربية/ نحو والصرف/ – كلية الآداب – جامعة البعث.

AlTaftazani,s comments on AlZamakshari,sAlKashaf

Bassam Khleef **Dr. Saad Alkurdi**

(Received:5 May 2018, Accepted: 13 August 2018)

Abstract:

This research shows the amendments of Massoud Bin Omar Bin AbdulahSaadAldeenAlTaftazani (792h) in his explanation of the file Alkashaf(AlZamakshari).His annotation has high scientific value, and it had the admiration of the later authors. It contained at its pages grammatical, morphological, linguistic, rhetorical and philological…..matters, in spit, the explainer did not complete it because he died.

I started the research with an introduction in which I presented the author,AlTaftazaniandhis annotation and stopped at the presentation of author andhisAlkashaf for his fame and needless for presentation. I stopped at the annotation taking from it what AlTaftazani.

Had taken on AlZamakshari, sAlKashaf,so Imentionedthe author's speech, which was the topic of the expliner'smendment. Then I mentioned the text of the explineron, which was commented, summarizing tha comment, mentioning other opinions to discuss the matter, and consider the wright opinion. It is important to mention that, Itoke some models of the comments, which suit the written essay.

1–مُقَدِّمَةٌ:

هو مسعود بنُ عُمَرَ التَّفتا زانِيُّ العلَّامةُ الكَبير، وعند ابن حَجَر اِسمه محمود[1]، وتقدّم في الفنون، واشتهر ذِكره، وطارَ صيته، وانتفع النَّاس بِتصانِيفه، وكان في لسانه لَكْنَةٌ، وانتهَت إليه معرفة العلم بالمشرق، فقد كان علماً في البلاغة واللغة والمنطق والفقه، وَمحلَّ ثناء العلماء والمترجمين له.

وُلِدَ سنةَ (712هـ) اِثْنَتَي عشْرةَ وسبعمائَة بِـ(تفتا زانَ) بفَتح التَّاء ين، وَالزَّاي وسكون الفاء وبالنُّون، وهي قريَةٌ بنَواحي (نَسَا)[2]، وَأخذ عن العضد[3](ت 756هـ) وَقطبِ الدين محمود الرازِي التحتانِي[4](ت766هـ)، وَالعلَّامةِ ضياءِ الدِّين القزوِينيّ المعروفُ بِالقِرمِيّ، العَفيفيّ[5](ت 780هـ) وغيرهم.

وممن تتلمذَ على السعد جملةٌ مِنَ طلبة العلْم نَبَغَ مِنهم كثِير، منهم: حسامُ الدَّين الأَبيوردِي الخطِيبِيُّ[6] (ت816هـ)، وعلاءُ الدين البخاريُ[7](ت841هـ)، وغيرهم.

مات السَّعد التَّفتا زانِي–رحمه الله– بِسمرقند، واختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة (791هـ)، وتوَافق وفاته يوم الإثنين الثاني والعشرين مِن المحرَّم، وقيل: سنة(792هـ)، والمرجَّح أنها (792هـ)[8]، ودفن في سمرقنْدَ، ثم نُقِل إلى سرخس، فدفن بِها يوم الأربعاء التاسع من جمادى الأُولى من السنة نفسِها. وله (إرشاد الهادي[9]– شرح تصريف الزنجاني[10]– النعم السوابغ[11] وغيرها...

وَعن حَاشِيتِهِ على الكشَّافِ، أقولُ:

حَاشيةُ التَّفتا زانيّ على الكشَّافِ:

ما تحدَّث كتابٌ من كتبِ التراجمِ[12] عنِ التفتازانيّ إلا وذكر حاشيته على الكشَّاف، ومدح وقيَّمَ عمله فيها بأحسن عبارات المدح التي تترجم عن قيمة عالية لهذا الشرح، فالحاشية نتاج مسيرة علمية طويلة للشارح؛ إذ كانَ تصنيفُها آخرَ عُمرِهِ بعدَ أن نَضِجَ فكرهُ التفسيريُّ والبَلاغِيُّ وَالنَّحويُّ واللغويُّ والمنطقيُّ والفقهيُّ، ولعلَّ ما اشتمل عليه الشرْحُ من تفسيرٍ وآراءٍ لغويةٍ وبلاغيةٍ وَصرفيةٍ ونحويةٍ لِعلماءَ كبارٍ كَالبيضاوي وسيبويهِ وابنِ الحاجبِ والأخفشِ والكِسائيّ وَالأصمعيّ والجوهريّ وغيرهم، وما اشتمل عليه من تحقيقٍ وتدقيقٍ وشرحٍ واعتراضٍ وموافقةٍ وتعنيف أحياناً في مسائلِ الاعتزالِ والطَّعنِ في القراءاتِ

---

[1]– ينظر الدرر الكامنة: 112/6.

[2]– ينظر معجم البلدان:35/2، ضبط اللفظة ياقوت بقوله:"بعد الفاء الساكنة تاء أخرى، وألف، وزاي"

[3] - هو عضد الدين الإيجي(ت756هـ) قاضي قضاة المشرق. ينظر البدر الطالع:326/1.

[4] - هو قطب الدين الرازي محمد بن محمد نظام الدين الرازي

[5] - هو العلامة ضياء الدين بن سعد بن عثمان القزويني. ينظر بغية الوعاة:13/2.

[6] - هو حسام الدين، حسن بن علي بن حسن الأبيوردي الخطيبي. ينظر بغية الوعاة:514/1.

[7] - هو محمد بن محمد علاء الدين البخاري العجمي (ت841هـ). ينظر بغية الوعاة:200/2.

[8] – رجَّح وفاته في هذا التاريخ محقق الحاشية الدكتور عبد الفتاح البربري في حديثه عن التفتازاني في قسم الدراسة في التحقيق:53/1–54. وتبعه في ترجيح تاريخ الوفاة القالش في كتابه (التفتا زاني وآراؤه البلاغية):28–29. وللنظر ي دواعي الترجيح العودة إلى ما أشرت إليه من الكتابين، وهما مطبوعان ومنشوران.

[9] - وهو كتاب مختصر في النحو، ألف على غرار الكافية لابن الحاجب، وهو مطبوع، حققه عبد الكريم الزبيدي، ونشرته دار البيان،1985.

[10] - معروف بشرح تصريف العزي،للزنجاني(655هـ)، ويسمى بالسعدية، وهو أول تآليفه، وهو مطبوع طبعته المكتبة الأزهرية

[11] - وهو شرح على كتاب الكلم النوابغ للزمخشري، طبع في بيروت، والقاهرة. حققه جاك الأسود.

[12] – ينظر مثلاً كشف الظنون:1475/2، وبغية الوعاة:285/2.

لِمصـنِّف الكشَّـاف وللآراء التي ذُكرتْ في شـرح التفتازانيّ لعلَّ كلَّ ذلك مما يوضِّـح قدرة التفتا زاني وسَـعَةَ علْمِهِ جَعلتهُ يَتصدَّى لكتابٍ مَوسوعيٍّ مثلِ الكشَّافِ شرحاً وتوضيحاً واعتراضاً ونقداً.

ومن المهمّ ذكرُهُ أنَّ هذه الحاشـــية خرجَتْ من بين المخطوطات لترى النور على يدِ باحِثَين في جامعة الأزهر لتحقَّقَ في رسـائلَ جَامِعيَّةٍ، وينالَ بهما الباحِثانِ درجةَ الدكتوراه في البلاغة والنقد، وهما عبدُ الفتَّاح البربريّ عام1978م، وفوزي السَّـيّد عبد ربّه عام1979م، ولا نبخس الباحثَ ضـــياءَ الدِّينِ القالِشِ حَقَّه، إذ بحَث آراءَ التفتا زاني البلاغية في كتبه البلاغيَّة، ومنها هذي الحاشيةُ.

التعقبات:

يستدرك أهل العلم قديماً وحديثاً، ويعقبونَ على بعضـهم، فالمعارف تراكميَّةُ المنزع، يؤلِّفُ السابقُ جهدَهُ، ويودع مصنَّفاتِهِ ما اسـتطاعَ من علمٍ حصَّـله، ويقف عنده، ويأتي اللاحقُ، يوافق ويعترض ويصـحِّحُ، ولا غروَ، فسـيبويه عقَّب على الخليل، والمبرِّدُ عقب على سيبويه، والبغداديُّ على الرَّضيّ وأبو حيَّان على الزمخشريّ، وهكذا دواليك ما تنفَّس الصبحُ.

ومن المفيدِ ذِكرُهُ باقتضاب أنَّ أساليب وصور التعقبات التي أوردها التفتا زاني في شرحه على الكشَّافِ تنوَّعتْ، فمرَّةً يعقِّبُ بعد عرض شيء من قول الزمخشريّ، يعقِّبُ قائلاً: " والأحسن، والوجهُ ، والأَولَى، وفيه بحث، وفيه نظر، فليتأمَّل، ويستدركُ بـــ(لكنْ)، وأما كذا.....فلا، و استخدم كذا تجاوزاً وتسامحاً، ولا يحسن، ولعلَّ اللافتَ للنظر أنَّ التَّفتا زانيَّ يتعجَّبُ من أحكامِ الزَّمخشريّ إذا ما تعلَّقَ الأمرُ بالطَّعنِ في القراءاتِ القرآنيَّةِ ومسائل الاعتزالِ، بل إنَّه يعنِّفُ الزمخشريَّ ويقسو عليه.

- **قوله تعالى:** ﴿وَلَتَجِدَنَّهُم **أَحرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذينَ أَشْرَكُوا**﴾ البقرة/96.

قال الزمخشري:" وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا محمول على المعنى لأن معنى أحرص الناس: أحرص من الناس"[1].

قال التفتازاني بعد أن ذكر قول صاحب المتن:" فيه بحثٌ، والأولى: أحرص باقي الناس، فإنَّهُ بعضٌ من المضاف إليه بخلاف (من) ألا ترى إلى صحَّةِ قولنا:" زيد أفضل من الجنّ"، ولا يصحُّ:" أفضلُ الجِنّ"[2].

التعقيب: ذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ معنى (أحرص الناس) في الآية هو أحرص من الناس، فاعترض التفتا زاني ما ذهب إليه الماتن أنَّ (مِنْ) لا تدخل على المفضول عليه إذا كان بعضاً منه، وهو قول النحاة على ما سيتوضح لاحقاً.

مناقشـة المسـألة: اعترض الشـارح على قول الزمخشـري معنى: أحرص الناس هو "أحرص من الناس"؛ إذ رآه محل بحثٍ، فالزمخشريُّ جعل (أحرص) ليس من المضاف إليه(الناس) عندما أدخل (من) ههنا، ورأى أنَّه لابد من تقدير الكلام بـــــــ" أحرص باقي الناس"؛ ليكون الأحرص بعضـاً من المضـاف إليه، فأضـيف ههنا؛ لأنه بعض المضـاف إليه ، وهو ما ذهب إليه النحاة إلى أنَّ أفعل لا يضـاف إلى شـيء إلا وهو بعضـه، ولعلَّ قول المبرد يوضِّـح لنا ذلك، فقد قال:" الخليفة أفضـل بني هاشم"، "وكذلك قولك:" الخليفة أفضل من بني تميم؛ لأنَّ(مِن) دخلت للتفضيل وأخرجتهم من الإضافة"[3] .

---

[1] –الكشاف:168/1.

[2] – حاشية التفتازاني على الكشاف:345/1.

[3] – المقتضب:38/3.

وقول ابن السـرَّاج:" وعلى هذا اسـتلزم أن تدخل (من) فيه، فيجوز قولنا: عمروٌ أقوى من الأسـد، وزيد أفضـل من إخوته، وأفضل من الجنِّ"[1].

فالإضافة توجب خروج (من) من التفضيل، وههنا يكون الفاضل بعضاً من المفضول(المضاف إليه)، وإن لم يكن فلا تجوز الإضـافة البتَّةَ، وتكون من بين التفضـيل والمفضـول منه، ولذلك منع النحاة ومنهم ابن السـرَّاجِ قولنا:" عمرو أقوى الأسـد"، وعدَّه محالاً، لأنَّ عمراً ليس من الأسـد ، وقولنا:" زيدٌ أفضـل إخوته"؛ لأن معناه يلزم أن يكون زيداً أخاً نفسـه، وهذا منافٍ للمعنى المراد، فإن أدخلنا (مِنْ) جاز الكلام[2]، فابن جني منع أيضـاً إضـافة المفضـول منه إلى التفضـيل إن لم يكن بعضـه، فلا نقول:" زيدٌ أفضل الحمير، ولا الياقوت أنفس الطعام"؛ لأنَّ (زيداً) ليس بعض الحمير، ولأنَّ الياقوتَ ليس بعض الطعام[3]. ولعلَّ كون الإضافة في معنى (مِنْ) وهو قول الكوفيَّةِ على ما ذكره السيوطي[4]، وقول صاحب الإقليد(700هـ) على ما أورد الشهاب(1069هـ)، قال:" تقول زيدٌ أفضل من القوم، ثمَّ تحذف (مِنْ)، وتضيفه والمعنى على إثبات (مِنْ)[5]، هو ما ذهب إليه الزمخشريُّ في تأويله معنى (أحرص الناس) لِيصحَّ العطفُ في قوله تعالى:" ومن الذين أشركوا"؛ إذ لا يجوز عطف من الذين أشركوا على الناسِ، وتقدير التفتا زانيّ إنَّما هو موافقة لما ذهب إليه نحاة البصرة في مذهبهم كما ذكره أبو حيَّان[6].

القول في المسـألة: إنَّ ما ذهب إليه التفتا زاني في اعتراضـه على تقدير الزمخشـريِّ موافق لقواعد البصـريين ولقول أغلب النحاة، فدخول (مِنْ)مشروط بكون المفضول ليس من جنس المفضول منه، ولكنَّ المعنى السياقيَّ له ضروراته وأحكامه، فما دفَع الزمخشـــريَّ إلى هذا التقدير هو حملُ العطفِ (ومن الذين أشـــركوا) على المعنى؛ أي أحرص من الناس ومن الذين أشركوا ليستقيم المعنى، والصناعةُ النحويةُ على ما ذكر السيوطيُّ في الهمع تجيزُ ما ذهب إليه الزمخشريُّ من تقدير، وإن كان القول بتجويزه للكوفيين.

– **قوله تعالى:** ﴿فَإِنْ **لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكافِرِينَ**﴾ البقرة/24.

قال الزمخشري:" أُعِدَّتْ: هيئت لهم وجعلت عدّة لعذابهم"[7]. ولم يتعرَّض لموقع (أعدَّت للكافرين) الإعرابي.

قال الشـــارح: قوله: أعدَّتْ للكافرينَ كان ينبغي أن يبيّنَ موقعَ هذه الجُملةِ، فإنَّها متعلقة بأحوال تلك النار، ولا يحســـن الاستئناف والحال، وعندي أنَّها صلة بعد صلةٍ كما في الخبر والصفة، وإن أبيت أنَّه لم يسطَّر في كتاب، فلتكن عطفاً بترك العاطف، لكنَّ عطف(بُشِّر) على لفظ المبني للمفعول عليه يقوي جانب الاستئناف"[8].

---

[1] – الأصول:226/1.

[2] – الأصول:225/1–226.

[3] – الخصائص:333/3.

[4] – همع الهوامع:97/3.

[5] – حاشية الشهاب:208/2.

[6] – البحر المحيط:502/1.

[7] – الكشاف:103/1.

[8] – حاشية التفتازاني على الكشاف:270/1.

التعقيب: أغفلَ الزمخشريُّ إعراب جملة (أُعدَّتْ للكافِرينَ) في الآيةِ آنفةِ الذكْرِ، فعقَّب السعد أنَّ إغفاله لإعرابها أخلَّ بتوضيح الكلامِ؛ إذ هذه الجملةُ متعلِّقةٌ بأحوال النار.

مناقشة المسألة: تركُ الماتنِ إعرابَ الجُملةِ (أعدَّت للكافرين) لم يكُن ليُغفلَ إعرابَها فَالمفسِّرونَ النحاةُ بيَّنوا موقعها، وذكروا وجوهه، فالقرطبي أجاز أن تكون حالاً للنار، والمعنى النار (معدَّةً)، وأضمر الرابط(قد) فيها، وأجاز الانقطاع عمَّا قبلها، والاستئناف فيها، ثمَّ ذكر قولاً للسجستاني أنَّها صلةٌ كما في ﴿**وَاتَّقوا النَّارَ التي أُعِدَّتْ لِلكَافِرِينَ**﴾. **آل عمران/131**. وغلَّطه ابنُ الأنباري؛ لأنَّ التي في سورة البقرةِ قد وُصلَتْ بقولِهِ: (وَقودُها النَّاسُ)، فلا يجوز أن توصلَ بصلةٍ ثانيةٍ[1].

وهذان الوجهان (الحال أو الاستئناف) أجازهما البيضاوي أيضاً[2].

ونقل أبو حيان الحال عن أبي البقاء، وضعفه؛ لأن الجملة الحالية يصبح المعنى بها : فاتقوا النار في حال كونها معدَّةً للكافرين أو في حال إعدادها للكافرين ، وبذلك تكون الحال لازمة في حالتي الاتِّقاء أو عدمه، والأولى عنده أن تكونَ الجملة استئنافية جواب سؤال مقدَّر، كأنَّه قيل له بعد وصفها بأنَّ وقودها الناس والحجارة ، قيل له: لمن أُعدَّتْ؟، فكان الجواب: أعدَّت للكافرينَ[3].

وردَّ السمين قول ابن الأنباريّ قال: "قال ابن الأنباريّ وهذا غلط لأن التي هنا وصلت بقوله:(وقودها الناس)، فلا يجوز أن توصل بصلة ثانية بخلاف التي في آل عمران، قلت: ويمكن ألا يكون غلطاً؛ لأنا لا نسلم أنَّ(وقودها الناس) والحالة هذه صلة، بل إما معترضة؛ لأنَّ فيها تأكيداً وإما حالاً، وهذان الوجهانِ لا يمنعهما معنىً ولا صناعةٌ[4].

فالسمين أجاز أن تكون (وقودها الناس) اعتراضاً بين الموصول وصلته، وهذا الوجه جائزٌ معنى، فالقول: "النار التي أعدَّتْ للكافرين".

وأجاز الحالية التي ذكرها من قبله ممن أعرب الجملة كوجهٍ إعرابيٍّ، والمعنى:" النار حال كون الناس والحجارة وقودها التي أُعدَّتْ للكافرين". والوجهان صحيحان في المعنى، والقاعدة.

وللشهاب قول طريف أنَّ ما قالوه من تعدد الصلة غير جائزٍ غريب منهم فالمرزوقي في تعليقه على قول الشاعر:

بأري التي تَهوي إلى كُلِّ مُغرِبٍ إذَا اصفَرَّ لَيطُ الشَّمسِ حَانَ انقِلَابُها[5]

قال:" يجوز أن تتم الصلة عند مغرب، ويكون إذا اصفرَّ كلاماً آخرَ يصلح أن يكون صلة كأن المراد بأري التي تفعل كذا، وتفعل كذا أيضاً، وهو انقلابها بالعشيَّات، لكن لو عطف عليه بالواو كان أحسن وأبين، ويكون هذا لقولك زيد الذي يشرب

---

[1] – تفسير القرطبي:237/1.

[2] – أنوار التنزيل:59/1.

[3] – البحر المحيط:177/1، والتبيان:41/1.

[4] – الدر المصون:208/1.

[5] – البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين:75/1، والحيوان:223/5، واللسان (ليط)، أري: عمل العسل، تهوي: تطير، والمغرب: كل ما واراك من شيء وأخفاك، ليط :اللون

يأكل ينام يصلي، وحرف العطف يحذف أثناء الصِّلات إذا توالت والصفات كثيراً؛ يعني أنَّ تعدد الصلات والصفات كثيرٌ بعاطف وبدونه؛ لأنَّه حذفٌ حقيقيٌّ، وعقَّب على قولِ السعدِ أنَّهُ لم يسطر في كتاب بأنَّه سهوٌ، وأنَّه موجودٌ في الكتب[1].

القول في المسألة: وفي تحقيقٍ لما قاله الزمخشريُّ في تفسير (أعدَّتْ للكافرينَ)، قال:" هُيِّئَتْ لَهُم وَجُعِلَتْ عدَّةً لِعذَابِهِم". لعلنا لا نجانب الصوابَ إذا قلنا: إنَّ الزمخشريَّ قصَدَ النارَ مهيَّأةً وَمُعدَّةً للكافرين، وفي إعراب (مهيَّأة) في كلامِنا، نقولُ: حال منصوبة، فهو تلميح منه إلى أنَّ الجملة حالية؛ لذلكَ لم يتطرَّق لإعراب الجملة ههنا، واكتفى بالتفسير دليلاً على توجيه الإعرابي، والتلميحُ أَبلغُ، لاسِيَّما أنَّه مِن عَلَمٍ من أَعلامِ البلاغةِ، وَهوَ كَثيرٌ مِنهُ، فَفي تَفسيره قوله تعالى: ﴿ **فَقَدْ سَفِهَ نفسَهُ**﴾، قال:" امتهنها واستخف بها" ثمَّ ذَكَرَ أوجه إعراب(نفسَهُ) مَنصوبةً بِنزعِ الخافِضِ، ومنصوبةً على التمييز، ثمَّ استدرك ما عرضه من أوجه إعراب بقوله:" والوجهُ الأوَّل، وكفى شاهداً له بما جاء في الحديث:" الكِبْرُ أَنْ تُسَفِّهَ الحقَّ وَتَغمِصَ النَّاسَ"[2]. فقد بنى الوجه الأوَّل؛ وهو النصب على المفعول به من شرحه معنى (سَفِهَ) ملمِّحاً إلى هذا الوجه. ولعل الصواب ههنا أن تكون الجملة حالية كما لمَّح الزمخشري في تفسيره للآية. وضعف الاستئناف؛ لأن في إقحام السؤال قطعاً للتصوير القرآني.

– قوله تعالى: ﴿**وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ**﴾ البقرة/58.

قال الزمخشري:" فإن قلت: هل يجوز أن تنصب حطة في قراءة من نصبها بـــ(قولوا)، على معنى: قولوا هذه الكلمة؟ قلت: لا يبعد. والأجود أن تنصب بإضمار فعلها، وينتصب محل ذلك المضمر بـ(قولوا)"[3].

قال الشارح:"قَولُهُ: وَالأجودُ[4] وَذَلكَ لِيكُونَ مَقُولُ القَولِ جُملةً مُقيدةً، وَالحَقُّ اِنتِصابُهُ بِـ(قولوا) بِحيثُ لَا يُضمَرُ لَهُ فِعْلٌ بِعيدٌ منْ جِهَةِ المَعنَى.

التعقيب: ذَكَرَ الزَّمخشريُّ وَجهاً لإعرابِ (حِطَّةً)، وَلم يَستبعدْهُ، وَهوَ أنَّ (حِطَّةً) مَفعولٌ بِهِ لِلفعلِ (قُولوا)، فاستدرك الشارح تجويزه هذا بأنَّه بعيد من جهة المعنى السياقيّ ههنا، وتعقيب التفتازانيّ ههنا على أحد وجوه التجويز، إذ الزمخشريُّ جوَّد أن يكون مفعول(قولوا) جملة لا مفردة.

مناقشة المسألة: اختلفت أقوال أهل اللغة بين نحاة ومفسِّرين في إعراب المنصوب بعد (القول)، فمعربٌ مصدراً لفعل مضمر، ومعربٌ مفعولاً به، ومجيزٌ للوجهين مقدِّماً النصب على المصدر. فالخليل ذهب إلى إيقاع الفعل على المنصوب في النصب، **قال:**" كل شَيْء من القَوْل فِيهِ الْحِكَايَة فارفع نَحْو قَوْلك قلت عبد الله صَالح وَقلت الثَّوْب ثَوْبك..... فَإِذا أوقعت عَلَيْهَا الْفِعْل فانصب نَحْو قَوْلك: قلت خيراً، قلت شراً نصبت؛ لِأَنَّهُ فعل وَاقع"[5].

---

[1] – حاشية الشهاب:54/2.

[2] – الكشاف:189:1–190. والحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير، ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري، 69/2، برقم1713.غمصه يغمصه غمصاً واغتمصه؛ أي استصغره، ولم يره شيئاً. يقال:غمص فلان النعمة، إذا لم يشكرها. وغمصت عليه قولاً قاله، أي عبته". الصحاح(غمص).

[3] – الكشاف:143/1.

[4]– من قول الزمخشري:" فإن قلت: هل يجوز أن تنصب حطة في قراءة من نصبها بـــ(قولوا)، على معنى: قولوا هذه الكلمة؟ قلت: لا يبعد. والأجود أن تنصب بإضمار فعلها، وينتصب محل ذلك المضمر بـــ(قولوا). الكشاف:143/1.

[5] – الجمل في النحو:172.

وذهب المبرد إلى النصب بفعل مضمر في تعليقه على قوله تعالى:" قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلام". الذاريات/25 ، قال:" وَأما الْمَنْصُوب فبإضمار فعل كَأَنَّهُمْ قَالُوا سلمنَا سَلاماً"[1].

أمَّا الأخفش فجزم بأنَّ (حطَّةً) بالنصبِ مصدر لفعل مضمر من جنسها، وهذا ما يتوضَّح من قوله:" وقد قرئت نصبا على انه بدل من اللفظ بالفعل. وكلُ ما كان بدلا من اللفظ بالفعل فهو نصب بذلك الفعل، كأنه قال: "احْطُطْ عَنَّا حِطَّةً" فصارت بدلاً من "حُطَّ" وهو شبيه بقولهم: "سَمْعٌ وطاعةٌ"، فمنهم من يقول: "سَمْعاً وطاعةَ" إذا جعله بدل: "أَسْمَع سمعاً وأَطيعُ طاعَةً"[2]. وتبعه في ذلك الطبري[3] والزجَّاج[4] وابن عطية[5].

ولأبي الفتح قوله: "ولا يكون (حطَّة) منصوباً بنفس(قولوا)؛ لأنَّ قلت وبابها لا ينصب المفرد إلَّاأن يكون ترجمة الجملة، وذلك كأن يقول إنسان:" لا إله إلا الله، فتقول أنت قلت: حقًّا؛ لأن قوله: لا إله إلا الله حق، ولا تقول: قلت زيدًا ولا عمرًا، ولا قلت قيامًا ولا قعودًا، على أن تنصب هذين المصدرين بنفس قلت لما ذكرته"[6].

وَنَصبُ (حِطَّة) مصدراً لفعل مضمر قول البيضاويّ، والنصب مفعولاً به بالقولِ جوَّزهُ وفسَّره بـ(قولوا هذه الكلمة)[7]. وأبو البقاء[8]

وبعدَ أنْ نقَلَ **أَبو حيَّان** ما ذَكرهُ الزمخشريُّ، قال:" وما جوَّزه ليس بجائزٍ؛ لأنَّ القول لا يعمل في المفردات، وإنما يدخل على الجمل للحكاية، فيكون في موضع المفعول به إلَّا إنْ كانَ المفرد مصدراً نحو: قلت: قولاً، أو صفةً لمصدرٍ نحو قلت: حقًّا، أو معبَّراً به عن جملةٍ نحو قلت شعراً...، ولأنَّكَ إذا جعلتَ (حطَّةً) منصوبةً بلفظ (قولوا) كان الإسناد اللفظيُّ، وعرِّيَ من الإسناد المعنويّ، والأصل هو الإسناد المعنوي. وإذا كان من الإسناد اللفظي لم يترتب على النطق به فائدة أصلا إلا مجرد الامتثال للأمر بالنطق بلفظ، فلا فرق بينه وبين الألفاظ الغفل التي لم توضع لدلالة على معنى"[9].

وردَّ الشهاب ما قال أبو حيَّان وغيره ممَّن جوَّد النصب بفعل مضمر لأن قال لا تنصب المفردات، قال:" ولا عبرة بقول أبي حيان رحمه الله أنه يشترط فيه أن يكون مفردا يؤدي معنى جملة نحو قلت شعراً، فمن قال: الأوجه أن يقدر له ناصب ليكون مقول القول جملة لم يصب"[10].

القول في المسألة: ولعلَّنا لا نجانب الصواب إذا ما أجزنا النصبَ مفعولاً مطلقاً إن كان المنصوب بعد القول مصدراً، ومفعولاً به إن كان المنصوب اسم ذاتٍ، ولذلك (حطةً)تكون مفعولاً به لا مصدراً؛ لأنَّ المفعول المطلق لا يكون اسماً جامداً، و(حطَّة)

---

[1] – المقتضب:11/4.

[2] – معاني الأخفش:102/1.

[3] – جامع البيان:108/2.

[4] – معاني الزجاج:139/1.

[5] – المحرر الوجيز:466/2.

[6] – المحتسب:264/1.

[7] – أنوار التنزيل:82/1.

[8] – التبيان:65/1.

[9] – البحر المحيط:360/1.

[10] – حاشية الشهاب:164/2.

كما فسّرتْ عن مجاهد بـ(باب حطة)[1]. وهذا إنما يكون إذا كان الاسم بعد القول منصوباً، أمَّا الرفع فخبر مبتدأ محذوف والجملة مقول قول.

- **قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا ما فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ﴾** سورة البقرة / 284. الكشاف: 325/1.

قال الزمخشري:" ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً"[2].ما قصده صاحب الكشاف في قوله(فيغفر لمن يشاء).

قال الشارح: هذا على عادته في الطعنِ في القراءاتِ السبعِ إذا لم تكن على وفْقِ قواعدِ العربيةِ، ومن قواعدهِمْ أنَّ الراءَ لا تدغمُ في اللام لِمَا فيها من التكرارِ الفائتِ بالإدغام في اللام، وقد يُجاب بأنَّ القراءاتِ السَّبْعِ متواترَةٌ، والنقْلُ بالتواترِ إثْباتٌ عِلميٌّ ، وقولُ النُّحاةِ نفيٌ ظنيٌّ ، ولو سُلِّمَ عَدَمُ التواترِ فأقلُّ الأمْرِ أن يثْبُتَ لغةً بنقلِ العدولِ، ويرجح بكونه إثباتاً، ونَقْلُ إدغامُ الراءِ في اللامِ عن أبي عمرو[3]من الشهرة بحيث لا يدفعُ لهُ، فوجهُهُ منْ حيثُ التعليلِ ما بينهما من شدّة التقارب حتى كأنهما مثلان بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة إلّا أنَّه لمَحَ تكرار الراء فلم يجعل إدغامه في اللام لازماً[4].

التعقيب: طعن الزمخشريُّ في قراءة أبي عمرو؛ إذ أدغم الراء في اللام وعدَّ القارئ ههنا لاحناً مخطئاً خطأً فاحشاً، والشارح عقَّبَ على قوله هذا أنَّ الماتنَ عادته الطعن وتخطئة القراءات المتواترة إذا ما خالفت النحو وقواعد اللغة العربية، وردَّ أنَّ القراءات متواترة وهي أصلٌ من أصول النحو العربيّ أقصدُ (السماع)، وقول النحاة وقواعدهم مبنيَّة على الظنّ، والتواتر أعلى مرتبة من القاعدة النسبية، وذيَّل تعقيبه أنَّ الماتنَ منع الإدغام ههنا لما في الراءِ من تكرارٍ، فطعن بالقراءة.

مناقشة المسألة: ظاهر كلام سعد الدين أنَّ الزمخشريَّ لا يتورَّع عن تخطئة القرَّاء أو الطعْنِ بقراءة من القراءات السبع المتواترة إذا ما خالفت تقكيره النحوي، ولنا في آراء النحاة والمفسرين جولة نضع فيها قول الزمخشري والتفتازاني في الميزان، فيبيّن لنا وجه الصواب لقضيَّة بين علمين من أعلام اللغة، فسيبويه منع الإدغام، قال: والراء لا تدغم في اللام، ولا في النون لأنها مكررة، وهي تفشى إذا كان معها غيرها فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها ولا يكرر"[5].

وتبعه ابن السرّاج :"والراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة وتدغم اللام والنون في الراء"[6].

وعلل الزجاجي منع الإدغام، فقال: "ولا يجوز إدغام الراء في اللام نحو قولك:(مُرْ لُبَيداً)، لا يكون في هذا إلا الإظهار وذلك أن في الراء تكريراً فلو أدغمت في اللام ذهب التكرير فلا يجوز إدغام حرف فيه مزية وفضل على مقاربه فيه في هذا

---

[1] – تفسير مجاهد: 203.

[2] –الكشاف:325/1.

[3]– هو أبو عمرو بن عمار ابن عبد الله بن الحصين بن الحارث بن جلهم بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، واسمه العريان؛ أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر، وهو في النحو في الطبقة الرابعة من علي بن أبي طالب، رضي الله عنه. قال الأصمعي: قال أبو عمرو:" لقد علمت من النحو ما لم يعلمه الأعمش وما لو كتب لما استطاع أن يحمله".
ينظر: معجم الأدباء: 3/1317-1321، وبغية الوعاة: 2/ 231.

[4] – حاشية التفتازاني:607/1.

[5] – الكتاب:448/4.

[6] – الأصول في النحو:428/3.

الموضع وفي جميع العربية لأنه لو أدغم فيه ذهب الفضل الذي له، وكذلك النون تدغم في الراء كقولك: مِرَّاشدٌ، وأنت تريد مِنْ رَاشدٍ، والإظهار جائز ولا يجوز إدغام الراء فيها كما لم يجز إدغامها في اللام والعلة واحدة"[1].

وفي المفصَّل ذكر أنَّ هذا الإدغام لحنٌ[2].

وعلَّق ابنُ الحاجبِ على قول الزمخشري في المفصل أنَّ الإدغام لحنٌ، قال:" على أنَّ نقل إدغام الراء من اللام أوضح وأشهر، ووجهه من التعليل ما بينهما من شدَّةِ التقارُبِ حتَّى صارا كالمثلين بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة، ولولا شدة التقارب لم يكن ذلك، وكان يقتضي أن تدغم في اللام لزوماً إلا أنه عارضه ما في الراء من التكرار فلمح تارة وأظهر واغتفر تارة لشدَّةِ التقارب، وذلك واضح"[3].

وقال ابن يعيش: "اختلف النحويون في إدغام الراء في اللام، فقال سيبويه وأصحابه: لا تدغم الراء في اللام ولا في النون، وإن كن متقاربات لما في الراء من التكرير، ولتكريرها تشبه بحرفين ولم يخالف سيبويه أحد من البصريين إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، وحكى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام، ساكنة كانت اللام أو متحركة"[4].

أما الكسائي والفراء فقد أجازا إدغام الراء في اللام قياساً نقلاً عن أبي عمرو[5]، وذكر السيوطيّ أن قوماً أجازوا الإدغام ههنا، وقال : "وهو الأصحُّ"[6].

ولعلَّ ابنَ عصفورٍ علل تجويز الإدغام عن الكسائي والفراء:" وروى أبو بكر بن مجاهد عن أحمد بن يحيى عن أصحابه عن الفرَّاء أنه قال: كان أبو عمرو يروي عن العرب إدغام الراء في اللام وقد أجازه الكسائيُّ.....، وله وُجَيهٌ من القياس وهو أنَّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظُ اللام أسهلُ من الراءِ لعدم التكرار فيها ، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل؛ لأنَّ الراءَ فيها تكرارٌ فكأنَّها راءان، واللام قريبةٌ من الراء فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد"[7].

ومن المهم ذكره قولٌ لابنِ عصفور أنَّ أبا عمرو كان يدغم الراء في اللام متحركة أو ساكنة، فإن سكَنَ ما قبل الراء أدغما في الضم والكسر، ولا يدغم في الفتح، مثل ﴿مِنْ مِصْرَ لِامرَأَتِهِ﴾. سورة يوسف/21[8].

القول في المسألة: وفي عَودٍ إلى كَلَامِ الشارِحِ نلحظ أنَّه علَّلَ جواز الإدغام ههنا، ومما مثله بأنَّ القراءة سماع متواتر بإثبات لا يجوز الطعن فيه والتشكيك، ولا شكَّ أنَّ السماع أوَّل أصول نحو العربية، وإن كان أهل البصرة لا يتهاونون في الروايات ويشددون في تلقيها ويتحرَّزون كثيراً فيها إلَّا أنَّ هذه القراءة عن قارئٍ ثقةٍ تواترت أخبارُهُ في النقل عن العربِ،

---

[1] – اللامات:458/1.

[2] – المفصل:553. نقل شارح الشافية(الأستراباذي) عن صاحب المفصل أنَّ إدغام الراء في اللام (حسن)، وما هو في المفصل هو أنه (لحنٌ). شرح الشافية(الأستراباذي):950/2.

[3] – الإيضاح:505/2-506.

[4] – شرح المفصل (ابن يعيش):143/10.

[5] – شرح الكافية:374/3.

[6] – همع الهوامع: 489/3.

[7] – الممتع في التصريف:458.

[8] – الممتع في التصريف:458.

فكيف إذا كان عن كتابِ اللهِ؟!!!، وما قال سعدُ الدينِ فصلٌ في قول الماتنِ، فَالتواترُ أَقوى مِن قولِ النحاةِ ، وإن لم يكن تواترٌ في القراءةِ، فالنقلُ بالعدولِ يثبت صحَّة الإدغامِ، وإن كان لبعض النحاة المنعُ، ثمَّ إنَّ ما قال ابن عصفور من تقارب الحرفين حتى كأنهما مثلان، ومن عدم الإدغام يثقلُ الكلامَ يتقاطع مع ما أورد التفتا زاني أخر تعليقه ويتقاطع مع تعليل ابن الحاجب في الإيضاح لمنعه الإدغام. إلا أن يجعل هذا من الشاذ شذوذاً نحوياً؛ لقلة وروده، واقتصاره على السماع، وللتخلص من تلحين الثقات من القرَّاء.

- قال تعالى: ﴿وَإِذْ **فَرَقْنا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْناكُمْ وَأَغْرَقْنا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ**﴾. سورة البقرة/ 50.

قال الزمخشريُّ:" وروي أنّ بني إسرائيل قالوا لموسى: أين أصحابنا لا نراهم؟، قال: سيروا فإنهم على طريق مثل طريقكم. قالوا: لا نرضى حتى نراهم. فقال: اللهم أعنِّي على أخلاقهم السيئة. فأوحى إليه: أن قل بعصاك هكذا، فقال بها على الحيطان، فصارت فيها كوى. فتراموا وتسامعوا كلامهم"[1] .

قال السعد:"والتسامعُ في كتُبِ اللُّغةِ مُعدًّىً بالباء لا بنفسه"[2] .

التعقيب: في تَفسيرِ الزَّمَخشريِّ لِلآيةِ ذَكَرَ رِوايةً عَن فِعْلِ بَني إسرائيلَ مع نبيِّهم موسى عليه السلام، فقال في نهاية الرواية: (وتسامعوا كلامهم)، **فعقَّب التفتا زاني** أنَّ الفعل (تسامع) معدًّىً بالباء لا بنفسه"، وأنَّ كتب اللغة إثباتُ ما ذهب إليه.

مناقشة المسألة: لعلَّ ما أخذه التفتازاني على الزمخشري في عبارته هو ذاته ما ذكره في الأساس:" سمعته وسمعت به، و استمعوه وتسامعوا به....."[3]، وذكر الفارابي في معجمه في باب التفاعل أنَّ تسامع معدَّى بالباء، قال:" تسارعوا إليه.....وتسامع به الناس"[4].

وفي المعجم الأوسط في حديث عائشة جاءت تسامع معدَّاة بالباء، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في رمضان: "يا عائشة، اضربي لي حصيراً على بابك" ..... فقلت: يا رسول الله، تسامعوا بصلاتك البارحة فاجتمعوا لتصلي بهم....."[5].

وهو ما قاله الجوهريُّ أيضاً فقد أثبت أنَّ التسامع معدَّى بالباء[6]، وذاته ورد في اللسان[7].

القول في المسألة: وفي عَودٍ إلى الكشَّاف نجدُ الزمخشريَّ في تفسير آيةٍ من سورة الدخان يعدِّي (تسامع) بالباء، يقول:" كما تقول إنَّ هذا إنعام زيد الذي تسامع الناس بكرمه، واشتهر...."[8].

ولعلَّ ورود التسامع معدَّى بالباء مرة، ومعدَّى بنفسه مرة أخرى في قولي الزمخشريِّ في كشافه، وفي الأساس يجيز الوجهين. إذ الزمخشريُّ لغويٌّ يعتدُّ بلغويته، وحجَّة عند أهل اللغة.

---

[1] – الكشاف:138/1.

[2] – حاشية التفتازاني:356/1.

[3] – الأساس(سمع).

[4] – معجم ديوان الأدب:470/2.

[5] – المعجم الأوسط، رقم الحديث 5281، 268/5.

[6] – الصحاح(سمع).

[7] – لسان العرب(سمع).

[8] – الكشاف:270/1.

2-خاتمة:

بعد استعراضٍ مقتضَبٍ لنماذجَ من تعقُّبات التفتا زاني على الزمخشري في حاشيته على الكشَّاف في سورة البقرة توضَّحت لنا نتائج:

- يهدف السعد فيما يهدف إليه من شرحه إلى جعْلِ متن الكشاف واضحاً ميسَّراً، ولا سيما أنَّ الحاشية جاءت بعد ما يقرب من مئتين وخمسين سنة من تأليف الكشاف.

- لم يسلم التفتا زانيٌّ بكل آراء الزمخشري في كشافه، إنَّما أعمل فيها فكره ناقداً معقباً على ما يراه يحتاج إلى تعقيب وتصويب.

- التفتازاني لم يكتفِ بعرض التعقيب على الزمخشري دون تعليل وتوضيح لسبب التعقيب، فقد كان الشارح موضوعياً يحكِّم تعقيبه بعلمية بعيداً عن التحامل أو التعصب.

- لم يكن تعقيبُ التفتا زاني هو المرجَّحَ دائماً، فعلى الرغم من أن التفتازاني حاول إثبات ما يذهب إليه قطعاً إلا أنَّ هناك مواضع كان الترجيح في الرأي للزمخشريّ.

3-المصادر والمراجع

1-أساس البلاغة، الزمخشري جار الله (538هـ) ، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م.

2-الأصول في النحو، ابن السرَّاج(316هـ)، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، الطبعة الثانية،1417هـ- 1996م.

3-إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس(338هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ.

4-أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاوي (685هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - 1418هـ.

5-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري(761هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

6-الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق،الطبعة الأولى،1425هـ-2005م.

7-البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي(745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ

8-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

9-تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987م.

10– التبيان في إعراب القرآن (إملاء ما منَّ به الرحمن)، العكبري(616هـ)، تح: محمد علي البجاوي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة،1396–1976.

11– التفتازاني وآراؤه البلاغية، ضياء الدين القالش، دار النوادر، الطبعة الأولى،2010.

12– تفسير مجاهد(104هـ)، تح: د.محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، 1410 هـ – 1989 م.

13– جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري(310هـ) ، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 2000 م.

14– الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (671هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ – 1964م.

15– الجمل في النحو، الفراهيدي(170هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، 1416هـ 1995م.

16– حاشية التفتازاني على الكشاف(792هـ)، تح: عبد الفتاح عيسى البربري،1987.

17– حاشية الشهاب (عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي)، شهاب الدين الخفاجي (1069هـ) ، دار صادر – بيروت.

18– الحيوان، الجاحظ(255هـ)، دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة: الثانية، 1424 هـ.

19– الخصائص، ابن جنيّ(392) ،تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصريَّة.

20– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بن حجر العسقلاني (852هـ) ، تح: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد/ الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ/ 1972م.

21– الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي(756هـ) ،تح: الدكتور أحمد محمد الخراط،دار القلم، دمشق.

22– ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 1385 هـ – 1965 م.

23– شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي(686هـ)، مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت، (1402هـ، 1982م) .

24– شرح المفصل، ابن يعيش (643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.

25– الكتاب، سيبويه(180هـ)،تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408 هـ – 1988م.

26– الكشاف، الزمخشري(538هـ) مجموعة من المحققين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ، 1418هـ– 1998م.

27– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار التراث العربي، بيروت.

28– اللامات، الزجّاجي(340هـ)،تح: د.مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية،1405هـ–1985م.

29– لسان العرب، ابن منظور(711هـ) مجموعة من المحققين، دار المعارف، القاهرة.

30– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني(392هـ) مجموعة من المحققين، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: 1420هـ–1999م.

31– المحرر الوجيز، ابن عطية(546هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،1422هـ–2001م.

32– معاني القرآن، الأخفش الأوسط(215هـ)، تح: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ،1411هـ–1990م.

33– معاني القرآن، أبو جعفر النحاس(338هـ)، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى،1408هـ–1988م.

34– معاني القرآن وإعرابه، الزجاج(311هـ)، تح: د.عبد الجليل عبده شبلي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى،1408هـ–1988م.

35– معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: ياقوت الحموي(626هـ)، تح: د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى(1993م) .

36– المعجم الأوسط، الطبراني(360هـ)، تح:طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين–القاهرة.

37– معجم البلدان، ياقوت الحموي(626هـ) دار صادر، بيروت،1995م.

38– معجم ديوان العرب، الفارابي(350هـ)، تح: د.أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة 2003.

39– معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (1408هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

40– المفصل في علم العربية، الزمخشري(538هـ)، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى،1993م.

41– المقتضب، المبرد(285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية،1399هـ–1979م.

42– الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور(669هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون بيروت، الطبعة الأولى(1996م) .

43– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر.